محمد طلعت حرب
والغرف التجارية المصرية
١٩١٣- ١٩٤١

د . مصطفى يونس أحمد عيسى
كلية الآداب - جامعة حلوان

محمد طلعت حرب والغرف التجارية المصرية

١٩١٣- ١٩٤١

د . مصطفي يونس أحمد(*)

الملخص

تناقش هذه الورقات العلاقة بين محمد طلعت حرب والغرف التجارية المصرية ، وذلك منذ نشأة أول غرفة تجارية مصرية عام ١٩١٣م ، ومروراً بنشأة بنك مصر نفسه في مايو ١٩٢٠م وانتشار فروعه في مصر في الوقت الذى انتشرت فيه الغرف التجارية المصرية أيضًا في كافة محافظات ومديريات القطر المصري ، وصولاً إلى أزمة بنك مصر عام ١٩٣٩ وحتى ١٩٤١ وهو عام إزاحة طلعت حرب عن إدارة بنك مصر ثم وفاته . وتتعرض الورقات لظروف نشأة الغرف التجارية وبنك مصر ، وكذا ظروف نشأة مؤسسيهما ومكانتهم الاجتماعية بالمجتمع المصري ، حيث تبرز إلى أي مدى تشابهت هذه الظروف ، كما تناقش كذلك الغرف التجارية في فكر طلعت حرب الاقتصادي ، وكذا رأي الغرف التجارية في بنك مصر والعلاقة بينهما ، وأخيراً تناقش رأى الغرف التجارية ورؤيتها في أزمة بنك مصر في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين . وتبين كيف لعب الرأسماليين المصريين المرتبطين بالرأسمالية العالمية والاستعمار والمسيطرين على إدارة البنك الأهلى والغرف التجارية - آنذاك - دورهم في تقويض تجربة طلعت حرب وامثاله من الرأسمالية الوطنية مستغلين تلك الأزمة .

Abstract:

These papers discuss the relationship between MOHAMMED TA-LAAT HARB AND THE EGYPTIAN CHAMBERS OF COMMMERCE, this since the establishment of the first Egyptian commercial chamber in 1913, having establishment of the bank misr itself in may 1920 and

(*)كلية الآداب- جامعة حلوان .

spread of its branches in Egypt at the same time of which the Egyptian chambers of commerce spread in all directorates and governorates of Egypt till the crisis of bank misr in 1939-1941 in which the dismiss of talaat harb happened from the administration of bank misr followed by his death. These papers handle the circumstances of the establishment of Egyptian chambers of commerce and bank misr, alike the circumstances of their founders and their social position in the Egyptian society, as it shows to which extent the similarities of these circumstances, also it discusses the thought of the commercial chambers and its idea in the crisis of bank misr and the reation between them, finally it discusses the thought of the commercial chambers and its idea in the crisis of bank misr in the late third decade of the 20 the century, it explains the how the Egyptian capitalists connected to the global capitalism and colonization who controlled the national bank administration and the commercial chambers at the time played their role to delegate the trial of tallat harb and his colleagues of the national capitalism who exploited the chance of this crisis.

محمد طلعت حرب هو الاسم الأكثر شهرة ولمعانًا في المجال الاقتصادي في مصر في النصف الأول من القرن العشرين ؛ فهو مؤسس بنك مصر الذي يعد أول مؤسسة اقتصادية قومية واجهت التحدي الاستعماري بشجاعة ، وكانت تعبيراً صادقاً عن آمال الشعب المصري الذي ثار سنة ١٩١٩م ، وعنوانًا بمدى فاعلية الرأسمالية المصرية في مرحلة التحرر الوطني . وقد أسس هذا البنك في السابع من مايو ١٩٢٠م برأس مال مصري مقداره ثمانون ألف جنيهاً مصريًا[١] ، وقد ارتبط اسم محمد طلعت حرب ببنك مصر ارتباطاً شديداً لا يمكن معه الفصل بينهما ، مما شكّل إحدي الظواهر الاقتصادية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر[٢] .

والغرف التجارية هي «هيئات تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية الإقليمية لدى السلطات العامة»[٣] ، حيث تختص بتمثيل وحماية مصالح التجار والصناع ، والدفاع عن حقوقهم ، وخلق أداة صالحة لجمع وتبويب ونشر المعلومات والبيانات التي تهم التجارة والصناعة[٤] ، وهى بالتالي همزة الوصل بين هؤلاء التجار وبين السلطات والهيئات الحكومية في الداخل والخارج[٥] ؛ ولذا فإنها تعد من أهم وسائل رعاية النشاط الاقتصادي وتقدمه ؛ لما تقوم به من عناية بكافة الشئون المتصلة بالمرافق التجارية والصناعية[٦] ، كما أنها بهذ الشكل تلعب دوراً مهماً في صنع ملامح العمل الاقتصادي[٧] .

وقد تأسست أول غرفة تجارية في مصر في التاسع من نوفمبر عام ١٩١٣ وسميت (الغرفة التجارية المصرية) ، بهدف القضاء على فوضى السوق التجارية ، والدعوة إلى تحسين حال التاجر وإحلاله الموضع اللائق به[٨] ، وتولي محمد طلعت حرب في تلك الغرفة منصب الوكيل[٩] .

أولاً : ظروف نشأة الغرف التجارية وبنك مصر .

تشابهت ظروف نشأة الغرف التجارية مع ظروف نشأة بنك مصر في وجوه متعددة ، منها (الظرف التاريخي ، المؤسسين ، الهدف) ؛ ففي ظل سطوة رأس المال

الأجنبي ، والحرب العالمية الأولي ، وتوصيات لجنة التجارة والصناعة المؤلفة في عام ١٩١٦ لدراسة آثار الحرب – العالمية الأولى – على الأحوال التجارية والصناعية ، والتي أوضحت في تقريرها حاجه التجارة المصرية إلى ترقية الإنتاج وتحسين وسائل النقل الداخلية والخارجية ، وحاجتها أيضًا الماسة إلى تطوير التعليم التجاري والصناعي ونشره ، وإقامة الجمعيات والغرف التجارية ، وتعميم مبادئ التعاون ، كما دعت هذه اللجنة كذلك إلى تحسين طرق النشر والإعلان وبينت كيفية تنظيم التجارة الداخلية والخارجية والأسواق[١٠] ، وأوصت بضرورة إنشاء «مصرف وطني» يقوم على تقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية التي قدر لها النهوض في ظل الحماية الطبيعية التي توفرت للسوق المصرية أثناء الحرب [١١] .

وفي السياق ذاته تشابهت أفكار المؤسسين ؛ حيث أراد مؤسسو البنك منع الأجانب من التسلل إليه والسيطرة عليه عن طريق امتلاك أسهمه ، فجعلوا ملكية الأسهم قاصرة علي المصريين وحدهم ، كما جعلوا اللغة العربية هي اللغة المستعملة في معاملاته وسجلاته بقصد نشر الوعي المصرفي بين أبناء البلاد ومخاطبتهم بلغتهم القومية ، كما أن جميع العاملين بالبنك كانوا من المصريين باستثناء فرد أو اثنين من الخبراء الأجانب المؤقتين[١٢] ، وهي نفس فكرة إنشاء غرف تجارية مصرية والتى أراد مؤسسوها أن تدافع عن مصلحة التجارة المصرية ، وأن تعمل على ترقيتها في مواجهة غرف التجارة الأجنبية [١٣]بعد أن أصبح للكثير من الدول الأجنبية غرفًا تجارية تدافع عن مصالح بلادها وتجارتها ، وقد حصرت لوائح وقوانين هذه الغرف العضوية على المصريين فقط [١٤] .

ترتبط نشأة الغرف التجارية المصرية وكذا نشأة بنك مصر أيضاً بتطور الرأسمالية المصرية ؛ ففي ظل استقرار الملكية الزراعية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١٥] ، تكونت في مصر طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية ؛ وأخذت تستثمر فائض عائد الأرض في اقتناء المزيد منها ، وفي تكوين الشركات التجارية

والصناعية ، وجاء بنك مصر ليوظف مدخراتها ، كما أخذت في تكوين التنظيمات التي تحمى مصالحها كاتحاد الصناعات والغرف التجارية ، وتطلعت للمشاركة السياسية في الهيئة التشريعية من خلال البرلمان حتى لا يصدر هذا البرلمان قوانين في غير صالحها ، وفي السلطة التنفيذية للسهر على حماية مصالحها بتنفيذ هذه القوانين ، وكان الدخول في الأحزاب السياسية هو طريق هؤلاء إلى المشاركة[١٦] . من هنا سعي أصحاب المصالح الاقتصادية ورؤوس الأموال منذ ذلك الوقت إلى حماية مصالحهم من خلال تكوين مؤسسات أو منظمات تضمهم من باب توحيد المواقف تجاه الإجراءات والسياسات التي من شأنها أن تصيب مصالحهم . فمثلاً كون كبار ملاك الأراضي الزراعية «النقابة الزراعية المصرية» وقام أصحاب المصانع بتكوين «اتحاد الصناعات المصرية» وقام أصحاب المصالح التجارية بتكوين «الغرف التجارية» بل إن إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠م جاء لتجميع مدخرات أصحاب الأموال واستثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة استثمارات الأجانب في مصر[١٧] .

وإذا نظرنا إلى الخلفيات/ المكانة الاجتماعية لمؤسسي الغرف التجارية والمشاركون أيضاً في تأسيس بنك مصر نجد أنهم من ملاك الأراضى واصحاب رؤوس الأموال السالفي الذكر ؛ فعبد الخالق مدكور باشا صاحب الدعوة إلى تأسيس الغرف التجارية المصرية ، وأول رئيس لها سليل أسرة تجارية[١٨] ؛ ذلك أن عمه حسن مدكور كان أيضًا سر تجار القاهرة [١٩] ، وقد دخل مدكور باشا أيضًا الحياة النيابية فكان أحد الأعضاء المعينين في الجمعية التشريعية[٢٠] ، ثم عضواً بمجلس النواب عن دائرة الخليفة[٢١] ، وعبد القادر الجمال باشا أول رئيس لغرفة القاهرة التجارية سنة ١٩١٩ فقد كانت أسرته من البيوت التجارية الكبرى التي كانت تعمل على نطاق واسع في القرن التاسع عشر[٢٢] ،كما كان يوسف قطاوى الذي انتخب رئيساً لهذه الغرفة عقب صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ هو وعائلته من كبار العائلات اليهودية التي لعبت دوراً بارزًا على الساحة الاقتصادية في مصر[٢٣] ، وقد شارك قطاوي باشا في الحياة

النيابية المصريةحيث انتخب في عام ١٩١٥م عضواً في الجمعية التشريعية ، كما انتخب أيضًا في ثلاث هيئات برلمانية بمجلس النواب ، ثم عضواً معينًا في مجلس الشيوخ إلى أن استقال ١٩٣٩ بسبب مرضه ، كما كان قطاوي أيضًا رئيسًا للطائفة الإسرائيلية بالقاهرة وعضواً في نوادي محمد علي وألعاب الجزيرة والسيارات الملكي[٢٤] .

ويعد الدكتور حافظ عفيفي الذي ترأس غرفة القاهرة التجارية عقب يوسف قطاوي شخصية بارزة بالمجتمع المصري ، شارك في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، وتولى منصب وزير الخارجية عامي ١٩٢٨ ، ١٩٣٠[٢٥] ، ثم اختير بعد ذلك وزيراً مفوضًا للمملكة المصرية في لندن ثم سفيراً لمصر فيها ، ثم عاد للعمل في الميدان الاقتصادي ؛ فاختير رئيسًا لمجلس إدارة بنك مصر ، ووكيلاً للاتحاد المصري للصناعات ، كما كان إلى جانب ذلك عضواً في مجلس إدارة الكثير من الشركات واللجان الحكومية [٢٦] . وأما عبد المجيد الرمالي الرئيس الثالث لهذه الغرفة عام ١٩٤٥ ، فكان من رجال الصناعة ، حيث كان يمتلك مصنعاً للحلوى بشارع عماد الدين[٢٧] ، كما كان عضواً بالمجلس الاقتصادي ، وعضواً بالاتحاد المصري للصناعات ، ونائبًا برلمانيًا عن دائرة السيدة زينب في أكثر من هيئة برلمانية[٢٨] .

وبالنسبة لغرفة الإسكندرية التجارية فقد كان منصور باشا يوسف الذي دعا إلى تأسيسها من التجار المصريين القلائل الذين دخلوا ساحة العمل المصرفي في أوائل القرن العشرين والذين كانوا يقبلون الودائع ويقرضون العملاء ويحولون الأموال[٢٩] ، وفي المرحلة الرسمية التي أعقبت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٣ رأس هذه الغرفة كل من أمين يحيى ونجله علي أمين وهما من كبار الملاك والصناع والأعيان في مصر آنذاك ، فالأول كان عضواً في مجالس إدارة العديد من الشركات ومنها شركة مساهمة البحيرة ، والشركة المصرية لبورصة مينا البصل التجارية ، وشركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ، وشركة الملح والصودا المصرية ، وشركة الغزل

الأهلية المصرية ، وشركة مكابس إسكندرية ، وشركة الإسكندرية للتأمين ، والبنك البلجيكي والدولي بمصر ، وشركة ملاحة الإسكندرية[٣٠] . أما الثاني فكان من كبار الأعيان وذوى الأملاك ، ومصدري القطن ، كان عضواً بالمجلس الاقتصادي وعضو مجلس إدارة مجموعة شركات مساهمة وعضو نوادي محمد على وألعاب الإسكندرية والطيران الملكي والسيارات الملكي ، وكان يرأس عدة شركات كبرى كشركات التجارة في المحاصيل المصرية ومكابس الإسكندرية للملاحة والملاحة المصرية التي مركزها لندن ، كما كان عضواً في كثير من الشركات العامة كمجلس إدارة شركة الإسكندرية للتأمين وجمعية مصدري أقطان الإسكندرية ومجلس إدارة شركة الملح والصودا والشركة المالية والصناعية بمصر وإدارة الشركة المصرية لصناعة المنسوجات وإدارة الشركة التعاونية (البحيرة) وشركة مينا البصل التجارية وشركة جنز الصناعية ولجنة القطن الدولية وهيئة الاتحاد السكندري والمجلس الأعلى بوزارة التجارة والصناعة والجمعية المصرية اليونانية [٣١] . وفى غرفة بني سويف كان رئيسها منذ تأسيسها في عام ١٩٣٣ على إسلام باشا ، والذى استمر في هذا المنصب الى ما بعد عام ١٩٥١ عضواً لمجلس إدارة الكثير من الشركات ومنها شركة التعاون المالي التجارية ، وشركة بنك مصر ، وشركة مصر للغزل والنسيج ، وشركة بيع المصنوعات المصرية ، والشركة المصرية لتصدير الخضر والفاكهة والأزهار ، وشركة أولاد إسلام ومصانع إسلام ، وشركة إسلام باشا العقارية الزراعية[٣٢] .

أما طلعت حرب فهو من أسرة حرب بناحية أبو علي من الزقازيق ، وقد ولد بقصر الشوق بالجمالية بالقاهرة في ٢٥ ديسمبر عام ١٨٧٦ وبعد أن أكمل تعليمه عمل مترجماً بقلم قضايا الدائرة السنية خلفًا للزعيم محمد فريد الذي تولي حينذاك رئاسة ذلك القلم[٣٣] .

ويتضح من العرض السابق مدى سيطرة هذه الفئة على هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات آنذاك سيطرة شبه كاملة تهدف إلى الحفاظ على مصالحهم ، مما أدى

إلى غياب العدالة الاجتماعية بشكل عام لاسيما مع اتخاذ الدولة جانبهم في الكثير من المواقف [٣٤] .

ثانياً : غرف التجارة في فكر طلعت حرب

في خطبته في الحفل الذي أقامته الغرف التجارية المصرية تكريماً له بفندق الكونتنتال في ١٨أكتوبر عام ١٩٢٥ أشار حرب إلى أهمية الغرف التجارية للتجار المصريين والتجارة ايضاً بقوله «علي أن قطننا ومحاصيلنا وصناعتنا تبقي ضعيفة في ثمرتها إذا لم تكن مدعمة بنظام تجاري مصري قوي متين ، وهذا النظام أيها السادة علي قسمين : قسم منه يرجع الي التشريع الخاص بالتجارة . . . وقسم يرجع إلى التجار أنفسهم ، وكلا القسمان مرتبطان بعضهما البعض . فإذا لم يكن التجار منظمين في صور غرف تجارية تتركز فيها المعلومات الخاصة والعامة عن الاحتياجات اللازمة لأداء التجارة مهماتها ولتشجيعها وتنشيطها في غاياتها ، فإنهم لا يستطيعون أن يوضحون ماهم محتاجون إليه من إصلاحات عامة يوضحونها للسلطات العامة حتي تقر هذه السلطات ما لا يتعارض منها مع سواه وما يتحقق منه النفع الأكيد»[٣٥] .

وفي نفس الخطاب حث حرب الحاضرين على العمل علي تطوير الغرف التجارية ضمانًا لتطوير أداء التاجر نفسه ولتخليصه من مشكلات وشروط الوسطاء (القومسيونجية) حيث قال « . . . ولو نظمت غرفاتنا التجارية تنظيمًا جديًا أكثر مما هي عليه الآن لكان التاجر هو الذي يملي الشروط لا أن تملي هي عليه»[٣٦] .

وفي خطبته في حفل غرفة بني سويف التجارية في ١١ سبتمبر ١٩٢٦ أشار إلى تقديره لدور الغرف التجارية في الحياة التجارية « . . . ونحن من أكثر الناس تقديراً لأهمية هذه الغرف واعتقاداً بأنها ضرورة محتمة لتنظيم الحياة التجارية تنظيمًا عامًا يعود أثره عليها وعلى أفرادها وعلى البلاد»[٣٧] ، ثم يؤكد أن بنك مصر والغرف

التجارية لهم هدف واحد وهو «تعويد القائمين بالأعمال على فكرة الاقتصاد وحسن النظام» [٣٨] .

ثالثاً : بنك مصر والغرف التجارية

كانت العلاقة بين الغرف التجارية وبنك مصر ، وكذا العلاقة بين هذه الغرف وطلعت حرب وطيدة منذ بداية إنشاء الغرف التجارية أو إنشاء بنك مصر كما تقدم ، ثم ازدادت تلك العلاقة وداً في العشرينيات من القرن العشرين ؛ وقد ظهر مدى عمق هذه العلاقة عندما أقامت له الغرف التجارية حفل تكريم في فندق الكونتنتال في الثامن عشر من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وقد بادل حرب الغرف التجارية نفس الشعور إبان خطبته التي أوضح فيها أهمية بنك مصر وأهدافه المستقبلية ، وأهمية الغرف التجارية ، والكيانات الاقتصادية[٣٩] ، كما ظهر هذا الود أيضًا في تلبيته دعوة غرفة بني سويف التجارية في الحادي عشر من سبتمبر ١٩٢٦ ، التي ألقى فيها أيضًا خطبة في السياق ذاته[٤٠] ، كما كانت الغرف التجارية تودع أموالها في هذا البنك ، والذي لم يبخل عليها بتشجيعه لها حتى أنه جعل للغرفة فائدة على مالها المودع لديه بنسبة ٤٪[٤١] ، كذلك فقد توطدت العلاقة بين غرف المحافظات والمديريات (الأقاليم) وفروع بنك مصر فيها ؛ ففي غرفة الفيوم عمل محمود علي صادق أفندي باشكاتب بنك مصر مراقبًا لحساباتها ، وأعيد انتخابه لأكثر من مرة ، وعندما رقى وكيلاً لبنك مصر بمنفلوط ، انتخبت الغرفة مراقبًا آخر (أصليًا) وعلي أفندي مأمون باشكاتب البنك مراقباً احتياطيًا[٤٢] ، وفي غرفة الإسكندرية انتخب محمد أمين شهيب عضو البنك عضواً في مجلس إدارة هذه الغرفة[٤٣] .

ومع الاحتفال بمرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر سنة ١٩٣٥ ، سارعت الغرف إلى المشاركة في هذا الاحتفال كما قرر مجلس إدارة غرفة الإسكندرية[٤٤] ، بل ساهمت بمبالغ مالية من أجل ذلك ؛ فقد ساهمت غرفة الفيوم على سبيل المثال بعشرة جنيهات إلى اللجنةالقومية المنظمة لهذا الاحتفال ، وقرر

مجلس إدارتها أن يكون رئيسها هو من يمثلها في هذا الاحتفال[٤٥] .

رابعاً : الغرف التجارية وأزمة بنك مصر ١٩٣٩

مع نشوب الحرب العالمية الثانية تعرض بنك مصر لأزمة طاحنة من جراء اضطراب النشاط الاقتصادي في البلاد ، ثم توالت الأحداث واضطر محمد طلعت حرب إلى تقديم استقالته من البنك ومجموعة شركاته[٤٦] .

والحقيقة أن بنك مصر كان قد بلغ مكانة عظيمة وأقام له فروعاً داخل البلاد منافساً بذلك البنك الأهلي المصري وبنك باركليز ؛ ومن هنا فقد دبت الغيرة في نفوس منافسيه الذين تبينوا في عطف الأمة عليه والأخذ بنصرته خطراً يهدد مصالحهم الخاصة[٤٧] ؛ وهو الأمرالذي يفسر الانقضاض على البنك إبان الأزمة التي نحن بصددها ، التي بدأت عندما اضطربت الحالة الدولية في صيف عام ١٩٣٩ ، وهو الأمر الذي جعل أصحاب الودائع يهرعون إلى سحب ودائعهم من البنك مع احتدام واضطراب الموقف السياسي والاقتصادي ، وخاصة عملاء صندوق توفير البريد لدى البنك ، وكذا صندوق توفير البريد الحكومي الذي قام بالتركيز على سحب ودائعه من بنك مصر على وجه الخصوص ، رغم أن له ودائع في البنوك الأخرى لم يقم بسحبها وهو الأمر الذى يدعو إلى الدهشة ؛ ذلك أن ودائع هذا الصندوق في البنك الأهلي كانت قد بلغت عشرة ملايين جنيه[٤٨] .

وعليه فقد لجأ طلعت حرب إلى حسين سرى وزير المالية تارة وإلى البنك الأهلي تارة أخرى من أجل الاقتراض منهما (الحكومة أو البنك) لكن طلباته قوبلت بالرفض ؛ وعندما اضطر إلى طلب المساعدة من وزير المالية مرة أخرى فإن الأخير وافق على مساعدة البنك بشرطين وهما : خروج طلعت حرب من بنك مصر ، وفصل شركات بنك مصر عن البنك تماماً وتصفية الشركات غير الناجحة منها وتوقف البنك عن إنشاء شركات جديدة[٤٩] .

وهنا يمكن القول أن سياسة البنك الأهلي بإدارته الانجليزية اجتمعت مع مصالح الرأسمالية المصرية التي كانت تطمع في موقع طلعت حرب كمدير للبنك ، مما أدى إلى هذه الأزمة التي انتهت باستقالة طلعت حرب[٥٠] ، ونجاح الاستعمار وأعوانه في عرقلة النمو الصناعي وتجميد أهم أهداف البنك وهى المشاركة في تنمية الصناعة في مصر ، وبالفعل لم يقم البنك بأي مشروع صناعي حتى عام ١٩٥٢ ، فيما عدا شركة مصر للحرير الصناعي التي أنشئت عام ١٩٤٦ ، في حين أنه أنشأ على مدى ثمانية عشر عامًا عدداً كبيراً من المشروعات بتقديم العون المالي والفني لها[٥١] .

ويرى أحد الباحثين أنه كانت هناك مساندة من الغرف التجارية في كل أنحاء مصر ، وأن هذه الغرف كانت تدعو إلى سحب الأموال من البنوك الأجنبية وإيداعها بنك مصر ، وكانت مطالباتهم بأن يحل بنك مصر محل البنك الأهلي المصري ، وأن كثيراً من التجار الوطنيين كانوا يرون أن نمو بنك مصر هو شيء ضروري إذا ما أريد لمصر أن تقيم صناعات وطنية وتتوسع فيها[٥٢] ، ويرى أيضاً أن هناك تبياناً في رؤية الرأسماليين الوطنيين لتجربة بنك مصر ففي الوقت الذي راح فيه عبد المجيد الرمالي يساند البنك ويؤكد أنه إذا ما استطاع كل مصري شراء سهم واحد من أسهم بنك مصر ، فإن رأس المال الناتج سيكون كافياً لتمويل المشروعات الصناعية التي يسعى البنك للقيام بها ، كما رجح في هذا الصدد أن مساندة بنك مصر جاءت من التجار الذين يعملون في التجارة الداخلية والساخطين على هيمنة الأجانب على الاقتصاد ، وأن التجار اللذين كانوا يعملون بالاستيراد والتصدير ويرتبطون مع الأجانب بصلات واسعة مثل أمين يحيى لم يتقدموا بمساندتهم للبنك لعدم استفادتهم من وراء ذلك ، وأن هذه المجموعة قد سببت لبنك مصر الكثير من المصاعب السياسية خلال الثلاثينيات[٥٣] . ويمكن القول أن هذا الرأي يتسم بالوجاهة والدقة إلى حد كبير ؛ فهو يتفق مع الرأى الذي ذكره باحث أخر الذى رأى أنه «أمام النجاحات التي حققها

بنك مصر فلا عجب أن نجد رأس المال الأجنبي المتحكم في الاقتصاد المصري الذي يحظى بمساندة الإمبريالية البريطانية وتلك القشرة الرقيقة من الرأسماليين المصريين المرتبطة بالرأسمالية العالمية والاستعمار وعلى رأسهم حافظ عفيفي لا تشعر بارتياح تجاهه ومن ثم انتهزت أزمته مع اندلاع الحرب العالمية الثانية للانقضاض عليه»[٥٤] .

ومن هنا نجد أنه في الوقت الذي عبرت فيه الغرف التجارية عن أسفها لترك طلعت حرب بنك مصر عقب الأزمة وأرسلت له خطابات عبرت فيها عن أسفها لحرمان البلاد من مجهوداته في الميدان الاقتصادي[٥٥] ، وشاكرة له على ما أداه من خدمات جليلة في تدعيم الحياة الاقتصادية لمصر[٥٦] فإن هذه الغرف لم تتحرك أو تبدى رأيًا جماعيًا أو تدافع عن موقف طلعت حرب خلال الأزمة لاسيما وأن من يسيطر على إدارات هذه الغرف في ذلك الوقت هم من كان يهمهم إزاحة بنك مصر وقائده طلعت حرب من أمثال علي يحيى وحافظ عفيفي وغيرهم ، وها هو حافظ عفيفي في بيان له أذيع بالراديو في مساء يوم ٣٠ يوليو ١٩٤١ عقب انتهاء أزمة البنك كما تقدم ، وتحت عنوان دعم بنك مصر يؤكد أن السبب الرئيسي للضائقة التي وقع فيها بنك مصر هو عدم تمسك البنك بالأصول المصرفية المرعية التي تقضى بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه كأموال حاضرة تحت طلب عملائه[٥٧] ، والحقيقة أن هذا لم يكن رأى عفيفي وحده بل كان رأى الحكومة ومن فيها الذين أرادوا السيطرة على هذا البنك الشارد عن سياستهم المتفقة مع سياسة الرأسمالية الأجنبية ، حيث أرجعت الحكومة الأزمة التي تعرض لها البنك لسببين : السبب الأول : كان ما ذكره عفيفي من أن البنك لم يتمسك بالأصول المصرفية ، والسبب الثاني : كان أن البنك قام بعمليات مصرفية كثيرة لا تستند إلى ضمان كاف[٥٨] .

الهوامش

(١) محمد مبروك قطب : البنك الأهلى ودوره في الاقتصاد المصرى ١٨٩٨-١٩٦٠ ، سلسلة مصر النهضة ، الاصدار رقم ٩١ ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٢٧٠ . وأيضًا ، بنك مصر : العيد الماسى لبنك مصر (١٩٢٠-١٩٩٥) ، السنة ٣٨ ، العددالأول ، إعداد النشرة الإقتصادية لبنك مصر ، ١٩٩٥ ، ص٤٤ .

(٢) حمادة محمود إسماعيل : الدعم الشعبي لبنك مصر ، ضمن كتاب تطور الرأسمالية المصرية ، الموسم الثقافي الثاني عشر ٢٠٠٩- ٢٠١٠ ، إشراف وتقديم : أحمد زكريا الشلق .

(٣) جريدة الوقائع المصرية : عدد ٢٩ ، بتاريخ ٢٧/ ٣/ ١٩٣٣ . وأيضًا ، الدولة المصرية : وزارة التجارة والصناعة ، الكتاب السنوى لمصلحة التجارة ١٩٣٨ ، المطبعة الاميرية ببولاق ١٩٣٨ ، ص٢٧ .

(٤) حسين على الرفاعى : الصناعة في مصر ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ص ٦٥٥ .

(٥) مجلة غرفة القاهرة التجارية : مارس ١٩٤٩ ،ص٣٦٨ .

(٦) محاضر مجلس النواب : الهيئة النيابية الخامسة ، دور الإنعقاد العادى الثانى ، ملحق الجلسة الثامنة والعشرون ، بتاريخ ٥/ ٤/ ١٩٣٢ ،ص٤٤٠ . وأيضًا ، صحيفة التجارة والصناعة : مارس ١٩٣٣ ،ص٣١٦

(٧) محمد محمود السيد : تنظيم وإدارة الغرف التجارية المصرية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، سلسلة الدراسات الميدانية ، الإصدار رقم ١٥ ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧ .

(٨) مجلة الغرفة التجارية المصرية : يوليو ١٩١٨ ،ص٢٥٢ ، وأيضا الغرفة التجارية لمدينة القاهرة : دراسة عن ماهية الغرف التجارية ، مصدر سابق ، ص١ .

(٩) المصدر السابق : يناير ١٩١٨ ، ص٢ .

(١٠) الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ، مصد رسابق ،ص ص ٣- ٢٧

(١١) أحمد الشربينى : الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال ، الطبعة الاولي ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٩٠

(١٢) محمد طلعت حرب : علاج مصر الإقتصادى ، دراسة رؤوف عباس حامد ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٨ .

(١٣) نقل نظام الغرف التجارية إلى مصر مع تزايد الوجود الأجنبي فيها ، وأسست أغلب الجاليات الأجنبية الموجودة فيها غرفاً تجارية لها تدافع عن مصالحها ، ويعاونها الملحقون التجاريون والقناصل لسفارات الدول التي تنتمي إليها ، وقد أنشئت هذه الغرف حسب قوانين الجنسيات التي تمثلها ، وكانت خاضعة بموجب الامتيازات الأجنبية لمحاكمها القنصلية ، وكانت وظيفتها تنحصر في حماية تجارة بلادها مع مصر . وقد أنتشرت هذه الغرف فى الكثير من المدن المصرية ؛ ففي الإسكندرية أنشئت الغرفة التجارية الإنجليزية في عام١٨٨٠ ، والإيطالية في عام١٨٨٤ ، والفرنسية في عام١٨٩٢ ، واليونانية في عام١٩٠١ ، والأمريكية عام١٩١٩ ، كما وجدت بها هيئة أخرى تضم التجار الأجانب أطلقت على نفسها جمعية تجار الواردات ، وكذا كان بها المكتب التجاري الفرنسي والمندوب

التجاري الأمريكي ، والغرفة التجارية اليوغوسلافية ، وقد فكرت هذه الغرف فيما بينها في تكوين اتحاد يحافظ على مصالحه ، وفي القاهرة نشأت الغرفة التجارية الإنجليزية في عام١٩٠٢ ، والفرنسية في عام١٩١٢ كما كانت بها الغرفة التجارية الإيرانية بشارع قصر الدوبارة ، وجمعية الجالية الروسية والسكرتير التجاري البريطاني والملحق التجاري الفرنسي والملحق التجاري الإيطالي ، وفى عام ١٩٢٧ أنشئت الغرفة التجارية التركية بهدف العمل على تنمية العلاقات التجارية بين مصر وتركيا ؛ انظر :

Marius Deeb : the SocioEconomic Role of the Local Foreign Minorities in Modern Egypt , 1805- 1961, International Journal of Middle East Studies, vol . 9, n1, (jan.,1978) pp 17-23

وأيضاً ، مجلة الإقتصاد والتجارة : نوفمبر ١٩٢٦ ، ص ص ٤٥٥- ٤٥٦ . وأيضاً ،

The Continental Daily Mail Economic, April 1950,Industrial Survey of Egypt , P22.

وأيضاً الغرفة التجارية المصرية لمدينة الإسكندرية : تقرير عن أعمالها ١٩٢٥- ١٩٢٦ ، السنة الرابعة ، مطبعة الجريدة التجارية المصرية بالإسكندرية ، ص١٧ ؛ الحكومة المصرية : تقرير لجنة التجارة والصناعة ١٩١٦ ، المطبعة الاميرية بالقاهرة ، ١٩١٩ ، ص ٢٢ ؛ جريدة مصر : فبراير ٢٠٠٦ ، ص٢ ؛ أرشيف مجلس النظار والوزراء : كود أرشيفى رقم (٠٠٨٨٦٣- ٠٠٧٥) ، كتيب بالفرنسية يحتويعلى مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية المختلفة بالإسكندرية ، منشورات الشركة المصرية بالإسكندرية ، ١٩١٣ ، ص ص٣-٧ ؛ محمود متولى : مرجع سابق ، ص٨٠ ؛ أرشيف مجلس النظار والوزراء : كود أرشيفى رقم (٠٠٨٨٦٢- ٠٠٧٥) ، وثيقة بالفرنسية تتحدث عن إنشاء غرفة فرنسية للتجارة بمدينة القاهرة ، بتاريخ ١٥ يناير ١٩١٢ ؛ جريدة التجارة : بتاريخ ١٩ يناير ١٩٢٤ ؛ جريدة القاهرة : بتاريخ أول بناير ١٩٤٥ .

(١٤) مصطفى يونس : الغرف التجارية المصرية ١٩٣٣- ١٩٥١ دراسة فى دور رأس المال التجارى ، تقديم د/ عاصم الدسوقى ، الطبعة الأولى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٩ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٣٤ .

(١٥) للمزيد حول تطور الملكية الزراعية فى مصر ، أنظر ، أحمد على المرسى (تحرير) : موسوعة مصر الحديثة ، المجلد التاسع ، المجتمع المصرى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٣٦

(١٦)عاصم الدسوقى : فؤاد سراج الدين باشا في ذمة التاريخ ، مجلة الهلال ، سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص٤٥

(١٧)عاصم الدسوقى : فؤاد سراج الدين ، المرجع السابق ، ص٤٥

(١٨) عبدالعظيم رمضان : صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧- ١٩٥٢) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٥١

(١٩) جريدة الحال : بتاريخ ١٨ أبريل ١٩١٨

(٢٠) محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد على باشا ، الجزء السادس ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص٨٢ .

(٢١) المصدر نفسه : ص١٩٢ .

(٢٢)عبدالعظيم رمضان : مرجع سابق ، ص٥١ .

(٢٣) رشاد رمضان عبد السلام عثمان : النشاط اليهودى في مصر من عام (١٨٩٧-١٩٢٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٣٧ .

(٢٤) الشخصيات البارزه : دليل الطبقة الراقية ، مطبعة الإخاء بالخازندار ، القاهرة ١٩٤١ ، ص ٢٥٠ .

(٢٥) تولى حافظ عفيفى باشا وزارة الخارجية في الوزارة الأولى لمحمد محمود باشا ، أى في الفترة من ٢٥ يونية ١٩٢٨ وحتى ٢ أكتوبر ١٩٢٩ ، ثم تولى هذه الوزارة مرة أخرى في وزارة إسماعيل صدقى الأولى في الفترة من ١٩يونية ١٩٣٠ ، وحتى ٤ يناير ١٩٣٣ ، إلا أنه أستقال من هذه الوزارة وتم تكليف عبدالفتاح يحيى باشا بدلاً منه في يوليو ١٩٣٠ ، للمزيد أنظر ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ ، ص٣١٨ : ٣٢٠ .

(٢٦) الشخصيات البارزه : المصدر السابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢٧) جريدة التسعيرة : بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥ ، وأيضاً ، دليل التجار وأصحاب المصانع المصريين ، مطبعة المجلد الجديدة ، و . ت ، ص ٤٨

(٢٨) فتحى حافظ الحديدى : التطور العمرانى لشوارع مدينة القاهرة من البدايات حتى القرن الحادى والعشرين ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٣٢١ ؛ دليل التجار : المصدر السابق : ص ٧٠ ، وأيضاً ، جريدة التسعيرة : بتاريخ ٦ أبريل ١٩٤٦ .

(٢٩) محمد طلعت حرب : علاج مصر الإقتصادى ، دراسة رؤوف عباس حامد ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٥

(٣٠) عاصم الدسوقى : نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ،١٩٨١ ، ص ٦٥ .

(٣١) الشخصيات البارزة : المصدر السابق ، ص ٣٣٧ ، أيضاً عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص ٨٨ ، وايضاً ،

Gabriel Baer : Ahistory of Land Owner ship In Modern Egypt 1800 - 1950,London 1962, p140

(٣٢) مجلة السلام : بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣١ ، وايضاً ، عاصم الدسوقى : نحو فهم تاريخ مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٣٣) عبدالسلام عامر : المرجع السابق ، ص٣٤٠

(٣٤) عبدالسلام عامر : مرجع السابق ، ص ٣٥٢

(٣٥) مطبعة مصر : مجموعة خطب محمد طلعت حرب بك ، جمعتها والتزمت بطبعها مطبعة مصر ، ص ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣٦) نفسه : ص ١٧٩ .

(٣٧) نفسه : ص ١٨٨ .

(٣٨) نفسه .

(٣٩) مطبعة مصر : مجموعة خطب محمد طلعت حرب بك ، جمعتها والتزمت بطبعها مطبعة مصر ، ص ص ١٧٣- ١٨٠ .

(٤٠) المصدر نفسه : ص ص ١٨٧ - ١٩١ .

(٤١) الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية : الاستثمار في مصر ، المصدر السابق ، ص٣٦ ؛ الغرفة المصرية التجارية للقاهرة : تقريرها عن سنة ١٩٣٤ ، مصدر سابق ، ص٩٧ .

(٤٢)جريدة بحر يوسف : أعداد ٧ فبراير ١٩٣٥ ، ٢٣ أبريل ١٩٣٥ ، ٢٨ مايو ١٩٢٦ .

(٤٣) الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية : الاستثمار في مصر ، مصدر سابق ، ص٣٦ .

(٤٤) جريدة البصير القضائى : بتاريخ ٣ مايو ١٩٣٥ .

(٤٥) جريدة بحر يوسف : بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٥ .

(٤٦) بنك مصر : المصدر السابق ، ص١٠٦ .

(٤٧) محمد مبروك قطب : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠- ٢٧٢ .

(٤٨) بنك مصر : مصدر سابق ، ص١٠٩ .

(٤٩) محمد مبروك قطب : مرجع سابق ، ص ص ٢٧٢ -٢٧٤ .

(٥٠) المرجع نفسه : ص ص ٢٧٧- ٢٧٨ . وأيضاً ،

Rebert.Tignor, Bank Misr and foreign capitalism, international journal of middle east studies,vol.8,n.2,(apr.,1977,p 162)

(٥١) منى قاسم : بنك مصر وطلعت حرب (صفحات من التاريخ) ، د . ن ، د . ت ، ص ص٢٠٦- ٢٠٧ .

(٥٢) إريك دافيز : مأزق البرجوازية الوطنية في العالم الثالث (تجربة بنك مصر ١٩٢٠- ١٩٤١) ، ترجمة سامى الرزاز ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأبحاث العربية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣

(٥٣) إريك دافيز : المرجع السابق ، ص ص ١٤٢-١٤٣ .

(٥٤) أحمد الشربينى : الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال ، مرجع سابق ، ص ص٩٢- ٩٣ . وأيضاً ،

S. vere Pearson: foreign rule in egypt , American journal of Economics and sociology ,vol.3,n.1,(Oct .1943),p p 47- 58

(٥٥) جريدة الفيوم : بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٣٩ .

(٥٦) مجلة غرفة القاهرة : أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ١٠٣٩

(٥٧) المصدر نفسه : سبتمبر ١٩٤١ ، ص ص ٥١٩ - ٥٣٠ .

(٥٨) مجلة غرفة الإسكندرية : أغسطس ١٩٤١ ، ص٤ .